الفصل الثاني
المصارف الإسلامية وعلاقتها بالمصرف المركزي

تعد المصارف الإسلامية حديثة من حيث النشأة التاريخية، ومختلفة من حيث المفهوم والمضمون والأهداف، إذ تختلف بحقيقتها وأهدافها وعملياتها المصرفية عن المصارف التقليدية، وترتبط بعلاقات مع المصرف المركزي لا يمكن تجاهلها.

ويمكن بيان ذلك عبر المباحث الآتية:

المبحث الأول : تعريف المصارف الإسلامية ونشأتها.

المبحث الثاني : أهداف المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث : العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي.

المبحث الأول

تعريف المصارف الإسلامية ونشأتها

أولاً- تعريف المصارف الإسلامية

يمكن تعريف المصرف الإسلامي بمفهومه الواسع بأنه: مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ومعاملاتها المالية بالشريعة الإسلامية ومقاصدها. فقد بيّن التعريف أن المصارف الإسلامية قامت من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع نشاطاتها: الخدمية، والاستثمارية، والإدارية، ولم تؤسس هذه المصارف من أجل عدم التعامل بالفوائد أخذاً أو عطاءً فقط. وينبغي أن يلتزم المصرف الإسلامي بمصادر الشريعة، ومقاصدها عند قيامه بالنشاطات كافة.

ثانياً- نشأة المصارف الإسلامية[1]

إن نشاط المصارف التقليدية يتركز أساساً على القروض مقابل الفوائد (الائتمان)، وتقوم أحياناً بعمليات غير ربوية. وقامت المصارف التقليدية في الدول العربية والإسلامية بتقليد تلك المصارف التقليدية الغربية، والتبعية لها في نشاطاتها. لذلك حاول بعض المسلمين التفكير بإيجاد البديل الشرعي للمصارف التقليدية. وتمثل ظهور هذا البديل بالمصارف الإسلامية التي مرت خلال نشوئها بالمراحل الآتية:

---

(١) أستاذنا الدكتور محمد الزحيلي، المصارف الإسلامية، (ص/١- ١٨). د. صالح حميد العلي، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (ص/٩٨- ١٠٥). د. محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة، (ص/٢١٣-٢١٩). د. عبد الله العبادي، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، (ص/١٤٧ ـ ١٥٢). د. عبد الحميد البعلي، المدخل لفقه البنوك الإسلامية، (ص/١٨٣- ٢٠٩).

١- بدأت المحاولة الأولى في مصر بمدينة (ميت غمر) عام ١٩٦٣م؛ حيث افتُتح فيها أول بنك ادخار محلي للعمل بأسس تتفق مع الشريعة الإسلامية. فقد تم إنشاء وحدات مصرفية في كل قرية، أو حي لتجميع مدخرات الناس تحت إشراف المؤسسة العامة للادخار، وتوظيفها في خدمة احتياجاتهم في منطقتهم. ثم توقف العمل بهذه التجربة.

٢- قررت جامعة (أم درمان) تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي في عام ١٩٦٦م بمشاركة نخبة من العلماء، منهم: الدكتور محمد عبد الله العربي، والدكتور كامل الباقر، والدكتور عبد العزيز النجار، فخرج هؤلاء من خلال التدريس بمشروع (بنك بلا فوائد) لإنشائه في (أم درمان)، وقدّم المشروع إلى البنك المركزي السوداني لدراسته، وتنفيذه، ولكن حالت ظروف دون تنفيذه.

٣- قامت محاولتان رسميتان للمصرف الإسلامي عام ١٩٧٥م:

الأولى: البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وهو مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي. وقد فتح باب المشاركة فيه لجميع الدول الإسلامية. ويهدف هذا البنك إلى دعم التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء، وتنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، ويقوم بالأبحاث اللازمة لممارسة كافة أنواع النشاط الاقتصادي، والمالي، والمصرفي في الدول الإسلامية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

الثانية: بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، الذي أُسس بموجب مرسوم من حكومة دبي عام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م). ويعد هذا البنك من أكثر البنوك الإسلامية نشاطاً، وتعددت فروعه

داخل الإمارات العربية المتحدة، حتى وصلت إلى ٧٥ فرعاً عام ٢٠١٢م[١].

٤- تأسست ثلاثة بنوك إسلامية، وتكوّن الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عام ١٩٧٧:

أ- بنك فيصل الإسلامي السوداني: ومقره الرئيسي في (الخرطوم).

ب- بنك فيصل الإسلامي المصري: ومقره الرئيسي في القاهرة.

ج- بيت التمويل الكويتي: أسس بمرسوم بالقانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٧٧م، ولم تستعمل كلمة بنك؛ لأنها أجنبية.

وهو من المصارف الإسلامية النشيطة، وله فروع عدة؛ محلية، ودولية، ويعد أفضل بنك إسلامي في الإجارة، ومجالاتها، فقد اختارت شركة (يورومني) المختصة بتقويم المصارف العالمية، للأعوام (٢٠٠٢م - ٢٠٠٣م) بيتَ التمويل الكويتي كأفضل مصرف إسلامي في مجال الإجارة[٢].

د- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: تم إنشاؤه في ٧ رمضان من سنة (١٣٩٧هـ الموافق لـ ٣١/ ٨/ ١٩٧٧م)، ومقره الرئيسي مكة المكرمة. ويهدف إلى دعم الروابط بين البنوك الإسلامية، وتوثيق أواصر التعاون بينها، والتنسيق بين أنشطتها، وتأكيد طابعها الإسلامي، ويقدم المعونات الفنية في مجال الخبرة والتجربة لإنشاء البنوك الإسلامية، وتشجيع نشاطها، والمساعدة على تطويرها.

وأصدر الاتحاد عدة إصدارات منها: الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، ومجلة البنوك الإسلامية، وكتب في كيفية إنشاء مصرف إسلامي، ونشرات تثقيفية عن المصارف الإسلامية.

---

(١) الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي.

(٢) مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، العدد (٢٧٣) فبراير٢٠٠٤ م، (ص/٥).

وتم الاعتراف بالاتحاد من قبل الدول الإسلامية في الاجتماع التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية، المنعقد في (داكار) بالسنغال عام ١٩٧٨م.

٥- تأسيس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام ١٩٧٨م: حيث صدر فيه قانون خاص ومؤقت عام ١٩٧٨م، وفي عام ١٩٨٥م صدر فيه قانون دائم.

٦- تأسيس المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة عام ١٩٨١م.

ثم توالت المصارف والمؤسسات الإسلامية بالانتشار في البلدان العربية والإسلامية كافة، منها: المؤسسة المصرفية المساهمة المحدودة بباكستان، والمؤسسة الباكستانية للاستثمار، وبنك البحرين الإسلامي، ومؤسسة فيصل للتمويل بتركيا، ومصرف فيصل الإسلامي بالسنغال، ومصرف فيصل الإسلامي بغينيا، والشركة الإسلامية للاستثمار بغينيا أيضاً، ومصرف فيصل الإسلامي بالنيجر، وبنك فيصل الإسلامي بقبرص[1].. وكل هذه المصارف والمؤسسات أعضاء في الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

وزاد عدد المصارف الإسلامية لعام ٢٠١٢م حتى أصبحت أكثر من (٥٦٢) مصرفاً تعمل في (٥٤) دولة في أنحاء العالم، من جنوب أفريقيا، إلى كازاخستان، وتركيا، والدانمارك، والسنغال، وأندونيسيا، وأوروبا وأمريكا.

٧- تم ترخيص وتأسيس بنوك إسلامية عدة في الجمهورية العربية السورية، منها:

- بنك الشام: بدأ أعماله بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٧م.
- بنك سورية الدولي الإسلامي: بدأ أعماله في ٢٠٠٧/٩/١٥م.

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: الدكتور رفيق المصري، **المصارف الإسلامية**، (ص/١)، وما بعدها.

- بنك البركة - سورية: بدأ أعماله بتاريخ١/٦/ ٢٠١٠م.
- مصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر: صدر القانون رقم ٩ في شباط لعام ٢٠١٠م لتأسيس هذا المصرف، وهدفه الأساس اجتماعي (غير ربحي)، يقوم بمساعدة الفقراء عبر الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة، ويهدف أيضاً إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض والمحدود وبشكل خاص أصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة، ويركز اهتمامه على المحتاجين في الأرياف والمناطق النائية. وقد شاركت في تأسيس المصرف الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)، ومؤسسات أخرى.

المبحث الثاني

أهداف المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية على أسس وقيم إسلامية وإنسانية، وتسعى من خلالها لتحقيق أهداف اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وتشريعية، وعقدية، وأخلاقية، يمكن أن تتجلى في الأمور الآتية[1]:

أولاً- تسهم المصارف الإسلامية بتطبيق الاقتصاد الإسلامي عبر المعاملات المالية والمصرفية التي تمارسها.

ثانياً- تعد المصارف الإسلامية لبنة أساسية في بناء اقتصاد الأمة الإسلامية، وبداية سليمة، وخطوة عظيمة لاستقلال الأمة حضارياً، وتشريعياً، واقتصادياً.

ثالثاً- تسهم المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فتسعى لتأمين مطالب الإنسان المادية والمعنوية المشروعة، ورفع مستوى معيشته، وتقوم بتوفير الحاجات الاقتصادية (الأساسية) له؛ من طعام، وشراب، ولباس، وسكن... والإسهام في ثقافته وتعليمه بأسعار تنافسية معقولة، باعتمادها على الصيغ الإسلامية للتمويل والاستثمار.

رابعاً- تسعى المصارف الإسلامية للإسهام في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الأمة الإسلامية، فتقوم بإيجاد البديل الشرعي للبنوك التقليدية، والإعداد والتخطيط على وفق برامج مدروسة

---

(١) د. صالح حميد العلي، **المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، (ص/١٠٦-١٠٨). بتصرف وزيادة. أستاذنا الدكتور محمد الزحيلي، **المصارف الإسلامية**، (ص/٢٤) وما بعدها.

لتنمية الموارد البشرية، وتوظيفها بشكل صحيح، والتوسع في استثمار الموارد الطبيعية والاقتصادية بما يخدم مصالح الأمة؛ حيث يتم توجيه الموارد المتوافرة لإنتاج الضروريات والحاجيات، والابتعاد- قدر الإمكان- عن الكماليات.

خامساً- تسعى المصارف الإسلامية إلى بث روح التعاون بين الدول الإسلامية، وتوطيد أواصر وحدتها؛ من خلال التنسيق بين هذه المصارف، ومراعاتها للمصلحة العليا للأمة، والعمل على تعزيز وحدتها الاقتصادية عبر تأثير هذه المصارف في تفعيل نشاط السوق الإسلامية المشتركة، والإسهام في إعداد الموارد البشرية، وغرس روح التضحية والإيثار فيها، من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للأمة.

سادساً- تسهم المصارف الإسلامية في ربط ماضي الأمة بحاضرها، ومستقبلها، والاستفادة من الماضي في إصلاح الحاضر، وبناء المستقبل عبر اهتمامها بالمعاملات المالية المعاصرة، وربطها بالمعاملات المالية في مظانها الفقهية القديمة. وبذلك تشارك هذه المصارف في تنمية الإبداع، وتحريك نفوس المسلمين للإصلاح في الجانب العلمي لمختلف الأنشطة الاقتصادية، ومحاولة بناء العقلية الإسلامية التي تبتكر الحلول للمشكلات المستجدة بعقل مستنير، وفقه واعٍ، مبنيٍّ على مصادر الشريعة ومقاصدِها.

وتحقيقاً لهذا الهدف يلاحظ أن المصارف والمؤسسات الإسلامية اهتمت بعقد الندوات والمؤتمرات، وإصدار البحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي، والمعاملات المالية المعاصرة.

سابعاً- تقوم المصارف الإسلامية بجميع الأعمال المصرفية في المجالات كافة: الادخار، والتمويل، والتجارة الخارجية والتحويل والخدمات المصرفية الأخرى على الأسس الإسلامية، والاجتهادات الفقهية[1].

ثامناً- جذب الأموال المدخرة المعطَّلة عن العمل من أيدي الناس، وتجميعها، وتوجيهها إلى العمليات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة الإسلامية[2].

---

(١) أستاذنا الدكتور محمد الزحيلي، **المصارف الإسلامية**، (ص/٢٤)، ولمزيد من التفصيل حول أهداف المصارف الإسلامية ينظر: (ص/١٨ – ٤٨). وينظر أيضاً: أستاذنا الدكتور وهبة الزحيلي، **المصارف الإسلامية**، (ص/٢٥ ـ ٣٢).

(٢) د. محمود بابللي، **المصارف الإسلامية ضرورة حتمية**، (ص/١٩١، ١٩٥).